

مستوى الدخل وعلاقته بالحراك الاجتماعي

(عرض دراسة ميدانية)

Income and its relationship to social mobility

(View a field study)

مولود قدور بن عطية

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، مخبر الخلدونية الجديدة والمؤسسات العمرانية والسلطة،

mouloud.univ.1785@gmail.com

تاريخ النشر: 2023-05-05

تاريخ القبول: 2023-02-14

تاريخ الاستلام: 2022-06-12

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن العلاقة بين الدخل بوصفه المتغير الأول الذي ننطلق منه لمعرفة مستوى تأثيره على مسألة الحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين بوصفه المتغير الثاني. تتكئ الدراسة الحالية على ثلاثة فرضيات. وباستخدام المنهج الجدلي المادي والمنهج البنوي التكويني. تم استخدام أداة الملاحظة غير المباشرة والمقابلة الحرة، بتطبيقها على عينة غير احتمالية قصدية تمثلت في معلمي الطور الابتدائي المثبتين تضمنت 16 مفردة، وقد أجريت الدراسة الميدانية بمنطقة -ماسرة- بولاية مستغانم. تحققت النتائج التالية: أن دخل عينة الدراسة تحسن لكن وضعها الاجتماعي بقي محافظا على ميزة الثبات، ثانيا الأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين لا ينتج أية مظاهر أو دلالات رمزية معينة وانتهاء نقول أن الحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين هو مجرد حراك وهمي من منطلق أنه نتاج لمصادر الرزق الإضافي وليس للأجر الذي تتقاضاه الفئة المذكورة.

كلمات مفتاحية: مستوى الدخل، الحراك الاجتماعي، المعلمين، مستوى التأثير، مظاهر الحراك.

Abstract:

This research aims to find out the relationship between income and social mobility among teachers. The current study proceeds from three hypotheses. Using the dialectical material approach and the structural structural approach. The tool of indirect observation and free interview was used, by applying it to an intentional non-probability sample, which are the teachers of the fixed primary stage, which included 16 items. The field study was conducted in the Masra, Mostaganem city. The following results were achieved: The income of the study sample improved, but its social status maintained the stability advantage. Secondly, the wage received by the category of teachers does not produce any specific manifestations or symbolic connotations, and in conclusion, we say that the social movement of the category of teachers is just a fictitious social mobility.

Keywords: Income level, social mobility, teachers. Level of influence, manifestations of mobility.

مقدمة:

يعد الحراك الاجتماعي نتاجا لنسق من المتغيرات كالمال والجاه أو العائلة والمدرسة، نشير أن الدخل بوصفه متغيرا وظيفيا فإنه يخلف انعكاسات معينة لدى الأفراد والجماعات، مما يؤثر على الوضع الاجتماعي كانتقال الفرد أو هبوطه من وضع إلى آخر على المستوى الاجتماعي، أو الثقافي حيث يلتحف الفرد ثقافة الوضع الراقي الذي انتقل إليه أو يتخلى عن نمطه الثقافي نحو نمط أقل تكلفة، ثم السياسي حيث قد يكتسب الفرد مكانة سياسية يدعمه فيها وضعه الاجتماعي الجديد. لأجل ذلك نحاول معرفة العلاقة بين متغيري الدخل والحراك الاجتماعي ضمن الفضاء التعليمي لنتمكن من تفسير وفهم العلاقة بين الدخل والحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين، وهو ما نحاول تحديدا الوصول إليه من خلال ترهين عملية البحث واستنطاق الحقل البحثي، تأسيسا على ذلك تعد الدراسة الحالية بحثا في انعكاسات الحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين، وقد تم أشكلة هذه المسألة من خلال التساؤل العام التالي المُحدّد لمعالم السياق الابدستيمولوجي للدراسة:

كيف يساهم الدخل في إحداث حراك اجتماعي لدى فئة المعلمين؟

ومحاولة لإثراء التساؤل العام أثار الباحث التساؤلات الفرعية التالية:

- تعد المظاهر الاجتماعية لدى المعلمين كانعكاس للأجر، ما صحة هذه الفكرة؟
- كيف تساهم مصادر الدخل الإضافي في تحسين المكانة الاجتماعية لدى فئة المعلمين؟

1. الإطار المنهجي للبحث:

1.1. إشكالية البحث:

تتمخض عن الفضاء الاجتماعي للمجتمع الجزائري إشكالات متعددة، تزامنا مع نسق التحولات التي لا يعرفها الحقل الاجتماعي فحسب لكنها تتعدى ذلك عبر أغلب فضاءات وحقول المجتمع، وعليه فإن الإشكالات المطروحة تتمظهر في صور خلافية تفضي إلى طرح كثير من التساؤلات، ومن ضمن المسائل المطروحة إذا تعلق الأمر بالمجتمع الجزائري، مسألة الحراك الاجتماعي، هذا الأخير الذي تزامن بروزه مع العديد من التحولات، حيث يهض على نسق من الانعكاسات التي نرى تمظهراتها على مستوى الحقل المشكلة للمجتمع بتبايناتها، مما يدفع الفئات المهنية على مواكبة طبيعة هذا الحراك من قبيل تعزيز وضعها الاجتماعي والاقتصادي في اطار ما يصطلح عليه بالمكانة الاجتماعية، يحيلنا الحديث عن الحراك الاجتماعي وما يرافقه من انعكاسات إلى استحضار الفاعلين التربويين، لنحاول بذلك النظر في نسق الانعكاسات التي تترتب على فئة المعلمين باعتبارها فئة اجتماعية مهنية

تحاول كباقي الفئات الأخرى تعزيز مكانتها الاجتماعية في ظل الحراك الاجتماعي، وعليه نحن بصدد ما يصطلح عليه بالحراك الاجتماعي الفئوي، بناءً على أننا نبحث في الانعكاسات المتعلقة بفئة وليس بفرد.

2.1. ينطلق البحث من ثلاث فرضيات:

- الأولى، تحيل الملاحظات المستنبطة من الحقل البحثي إلى اعتبار الزيادة في الدخل كمحرك لفئة المعلمين من مكانة اجتماعية إلى أخرى، يظهر ذلك في عدة صور، منها العمل الإضافي الموازي بوصفه يلبي مطلب الزيادة في الدخل وتحسين المكانة الاجتماعية. لذلك تؤثت الزيادة في الدخل لإعادة هيكلة الوضع الاجتماعي، وبالتالي نفترض أن فئة المعلمين نظرا للزيادة في قيمة دخلها تشهد تحسنا في مكانتها الاجتماعية وبالنهاية إحداث حراك اجتماعي صاعد.
- الثانية، انطلاقا من ممارسات المعلمين داخل الحقل البحثي، وبعد المعاينة تبين حضور نسق من المظاهر الاجتماعية التي تؤثر لمكانة اجتماعية رفيعة وعليه يمكن القول أن الأجر منفردا يحيل إلى تلبية الحاجيات (الضرورية والكمالية)، وبالتالي نفترض أن المظاهر الاجتماعية تعد مظهرا انعكاسيا للأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين، وبذلك يكون الأجر قد ساهم في إحداث حراك اجتماعي.
- الثالثة، من مشاهدات الحقل البحثي اعتماد بعض المعلمين على مصادر رزق إضافية إلى جانب الأجر، مما يثير الانتباه أن الأجر منفردا وفق فئة المعلمين يقود إلى احتمال بقاء المكانة الاجتماعية على حالها، لذلك نفترض أنه إذا كانت مصادر الدخل الإضافي تفضي إلى تحسين المكانة الاجتماعية لدى فئة المعلمين فإن هذا يعد حراكا اجتماعيا وهميا.

3.1. أهداف الدراسة:

- تفكيك العلاقة بين ثلوث الزيادة في الدخل، المكانة الاجتماعية والحراك الاجتماعي، لنصل من خلاله إلى معرفة ما إذا كانت فئة المعلمين تشهد حراكا اجتماعيا أم أنها ثابتة في وضعها.
- تشكيل تصور بحثي حول مسألة المظاهر الاجتماعية والرموز الناتجة عن الزيادة في الدخل.

4.1. أهمية الدراسة:

- ترهين معرفة سوسيولوجية حول مسألة الحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين. والبحث في العلاقة بين بعض المتغيرات كالزيادة في الدخل ومؤشرات أخرى كالأجر ومصادر الدخل الإضافي،

الوضع الاجتماعي والمكانة الاجتماعية للمعلمين فضلا عن مسألة الحراك الاجتماعي وفق مقاربة كيفية.

5.1. أدوات جمع المعطيات الميدانية:

يتوقف اختيار الأدوات البحثية على طبيعة المنهج الذي يعتمد عليه الباحث رغبة في تشكيل نوع من الاتساق المنهجي بين المنهج والأدوات البحثية، لذلك تم اعتماد الملاحظة غير المباشرة والمقابلة الحرة.

6.1. مفاهيم الدراسة:

الحراك الاجتماعي، حيث حُضي بعدة تعريفات اصطلاحية، ومن أبرزها ما أسس له بيتريم سوركن (P. Sorokin)، حيث يرى أنه "انتقال الفرد أو الموضوع الاجتماعي أو القيمة أو أي شيء محور بواسطة النشاط الإنساني من وضع إلى آخر وهو إما عمودي أو أفقي." (فرح، 1987، ص.54) أما إجرائيا فيشير الحراك الاجتماعي إلى انتقال الفئات الاجتماعية عبر السلم الاجتماعي من وضع اجتماعي منخفض إلى وضع مرتفع أو صاعد، وبالتالي فهو حراك اجتماعي صاعد فتوي.

الأجر، اصلاحا يتضمن "أشياء كثيرة في مجالات متعددة، وهنا سننظر إلى كلمة الأجر على أنها تكلفة العمل عن كل وحدة زمنية من العمل، أو عن كل وحدة من الإنتاج، يدخل ضمن هذا المفهوم لكلمة الأجر القيمة الحالية للمنافع الهامشية التي يتحملها صاحب العمل، وهنا لا بد أن ينظر إلى المنافع الهامشية على أنها تمثل إضافات إلى الأجر." (السومري، د ت، ص. 388) إجرائيا هو المبلغ المالي الذي تتقاضاه فئة المعلمين لقيامها بالمهام التعليمية في المدارس العامة.

الدخل، يشير اصطلاحا من منظور بعض المعاجم أنه "ما يدخل على الإنسان من عقاره وتجارته، وعرفه بعضهم بأنه ما دخل عليك من مالك، ويقابله الخرج، يقال دَخَلَ فلان أكثر من خرجه، إذا كان ما يكتسبه من المال أكثر مما ينفقه" ومن زاوية أخرى فإن الدخل هو "تدفق نقدي يتسبب في حدوث قدرة شرائية، فهو تغيير خلال فترة زمنية كالدخل الشهري أو السنوي." (نزيه، 2008، ص.207) وفي السياق الإجرائي فمفهوم الدخل يضم ما تحصل عليه فئة المعلمين من ممارستها لنشاطات مهنية غير رسمية خارج الحقل التعليمي إلى جانب الأجر.

العمل، يصنف إلى نوعين، المشروع وغير المشروع، فالأول يلامس الأعراف الدينية والاجتماعية والمبادئ الإنسانية وينقسم إلى أساسي وثانوي. يرتبط الأساسي منه بالطبيعة، فهو أساسي لأنه لا

يمكن للإنسان التخلي عنه، "الفرع الأول أساسي لأن حياة الناس تقوم عليه وينصب على الطبيعة لاستخراج كنوزها واستثمار خيراتها والانتفاع بها ويتمثل في الفلاحة من صيد وتربية المواشي وزراعة وصناعة وهذا عمل منتج لأنه هو الذي يوفر وسائل الحياة للناس... ولا يمكنهم الاستغناء عنه." (خضير، 2013، ص. 200). في حين العمل الثانوي يتمثل في التجارة والوظائف على اختلافها لأن أصحابها يعيشون عالة على المنتجين من الفرع الأول رغم أنه هام للحياة الاجتماعية ولكن غير أساسي بالنسبة للإنتاج وأن أهله تتوقف حياتهم على العمل الأساسي الذي يزودهم بوسائل الحياة، يعد العمل الثانوي تحصيلا للأساسي من كل عمل، كتربية الماشية بوصفها عملا أساسيا وما يرتبط بها من أعمال ثانوية كالنسيج وصناعة الجلود، فضلا عن تجارة الماشية... الخ. أما العمل غير المشروع فيتوافق بنسق من الخصائص تحوّل دون مشروعيتها، حيث "يعجز فيه أصحابه على تحقيق أرزاقهم وأغراضهم بالطرق المشروعة فيلجئون إلى الحصول عليها بطرق خسيصة تتمثل في عدة أساليب منها: الغش في البيع والشراء، والزيادة في الأسعار بشكل صارخ، والسرقة والاعتداء والشعوذة وما أشبه ذلك." (خضير، 2013، ص. 202) وعليه يصبح كل عمل لا تحضر فيه القيم الأخلاقية عند تحصيله غير مشروع.

7.1. عرض مجتمع البحث والعينة البحثية:

تمخض مجتمع البحث في هذه الدراسة عن مدارس الطور الابتدائي في المناطق الحضرية والشبه حضرية الواقعة بدائرة ماسرى (ولاية مستغانم)، حيث انتقى الباحث عينة من هذه المدارس لإجراء المقابلات مع فئة المعلمين، فضلا عن ذلك فإن المدارس المنتقاة لم يخضع اختيارها لأي معيار باستثناء معيار واحد تمثل في توفر شبكة المخبرين، هذه الأخيرة أسست للسيولة العلائقية في التعامل مع مجتمع البحث وعينة الدراسة. أما عن عينة الدراسة، فإن هذه الأخيرة تهض على عينة غير احتمالية قصديه، بناء على أن كل عينة يتم انتقائها انطلاقا من شروط معينة فهي قصدية، وعليه تمثلت شروط عينة الدراسة في الخبرة المهنية؛ حيث تزيد عن عشرة سنوات، مع الاعتماد على الأكثر خبرة؟، المعلمين النظاميين؛ وهي الفئة التي تمارس مهام التعليم بعد تثبيتها نهائيا باستثناء المتعاقدين من عينة الدراسة.

8.1. منهج الدراسة:

ضمن السياق المنهجي للدراسة الحالية يحاول الباحث إقامة خطاب منهجي تضافري، من خلاله يتم استحضار عمليتين لا يمكن إقصاءهما، الأولى كشف تناقضات معينة، أما الثانية فإقامة إطار وصفي للظاهرة، وعليه يتم التوليف بين المنهج الجدلي المادي مصحوبا بالمنهج البنيوي التكويني.

2. مصادر الدخل لدى فئة المعلمين:

1.2. مدخل تعريفى لمصادر الدخل:

تظهر أهمية العمل في تحويل الأشياء من حالة إلى أخرى يُنتفع بها، بصورة تنتج الأرزاق ليتم تديبر حاجيات الإنسان من ضرورة أو أكثر، هذه الأخيرة تتطلب موارد معينة تأتي إلى ذكر بعضها فيما يلي.

- الصيد، مجتمع الصيد من البيئات الأولى التي عرفها الإنسان، ومن الكيفيات البدائية التي تبناها، لذلك كان يندفع نحو الصيد محاولا توفير الحاجيات اللازمة للمعيش، وقد بقي مكتفيا في المرحلة ذاتها بهذه الأساليب ولم يشهد أخرى إلا بعد التطور نحو مجتمع آخر، وهو في هذه الحالة "يحصل على العيش بواسطة الصيد البري أو البحري." (خضير، 2013، ص.206).
- تربية المواشي، تعد من الكيفيات التقليدية لإنتاج الموارد التي يحتاجها الإنسان، فهي لا تزال متأصلة كمصدر رزق لعائلات كثيرة في البدو، حيث "يقوم الإنسان فيها برعاية الحيوانات الأليفة واستغلالها فيأكل لحمها ويشرب لبنها ويستفيد من صوفها." (خضير، 2013، ص.206).
- الفلاحة، تندرج ضمن الطرائق التقليدية التي عرفها الإنسان لتديبر حاجياته، حيث "كان الإنسان في البداية يلتقط ما تنتج النباتات من حبوب وخضر وفواكه ثم تحول إلى مزارع حيث أخذ يجمع البذور ويزرعها...، ثم بعد ذلك يجني محصولها...، وفي حالة ما إذا فقدت الفلاحة بطلت الصناعة والتجارة وكل الوظائف...". (خضير، 2013، ص.206-207) فضلا على ذلك هي "طبيعية وفطرية، وبسيطة لا تحتاج إلى نظر أو علم." (شمس الدين، 1984، ص.62).
- الصناعة، هي من أشكال الكسب، ظهرت في المجتمع إثر مرحلة معينة من التطور وفيها "يقوم الإنسان بتحويل المواد الأولية إلى وسائل يستخدمها في حياته على شاكلة

الحدادة والنجارة والحياسة والخياطة والبناء والعلوم بصفة عامة." (شمس الدين، 1984، ص.207).

• التجارة، هي نشاط ترويجي عرفه الانسان منذ القدم، "والتجارة تتمثل في نقل البضائع من مكان إلى آخر وتبادلها ببعضها أو بالنقود..." (شمس الدين، 1984، ص.207) اضافة على ما سبق من موارد نظيف الجباية والمهن والأعمال والوظائف الاجتماعية والأعمال الفنية...الخ.

• المغرمة أو الجباية، تندرج المغرمة أو الجباية ضمن أصناف المعاش وفق ما تؤثت له بعض الأعمال السوسولوجية، إلا أنها ليست طبيعية، كما يتضح ذلك من منظور ابن خلدون حيث يشير أنها "ليست من وجوه المعاش الطبيعية." (خضير، 2013، ص.ص.206-207).

2.2. مصادر الدخل لدى فئة المعلمين:

تأسيسا على الاستطلاع الميداني فإن مصادر الدخل لدى فئة المعلمين تتشكل من بنيات توليفية تؤسس باجتماعها وتضافرها الدخل الإجمالي لهذه الفئة، ومن خلال ما هو متاح من معطيات فإن مصادر الدخل لدى الفئة سالفة الذكر يمكن تقسيمها نحو مصادر رسمية وأخرى غير رسمية.

1.2.2. مصادر الدخل الرسمية:

أ/ في مفهوم مصادر الدخل الرسمية ونحلها لدى المعلمين:

يُقود الحديث حول مصادر الدخل الرسمية لدى فئة المعلمين إلى لفت النظر نحو ما يُشكّلها من مصادر فرعية، وبالضرورة ما هو مُثبّت بمراسيم أو مقررات، وفي مقدمتها الأجر بوصفه العنصر الفرعي الأول المقنن في دخل هذه الفئة، حيث يتفاوت بحسب الصنف الذي ينتمي إليه المعلم، وإلى جانب الأجر تمثل المنح والعلاوات شطرا آخر من عناصر دخلها، تخضع هي الأخرى لتصنيف محدد يتوافق مع أصناف المعلمين، وانتهاء بالترقية المهنية بوصفها تخلف أثرا وظيفيا في دخل فئة المعلمين.

2.2.2. مصادر الدخل غير الرسمية / في مفهوم مصادر الدخل غير الرسمية ونحلها لدى المعلمين:

تندرج مصادر الدخل غير الرسمية ضمن العمل غير الرسمي الذي يعد نشاطا اقتصاديا موازيا، نظرا لأنه لا يخضع لمعايير العمل المتفق عليها، ومنها الشروط القانونية كأن يكون النشاط الاقتصادي متمركزا ضمن فضاء يجيزه القانون فضلا عن إنتاج سلعة غير محظورة، وكذا الشروط الاقتصادية المتعلقة بالجودة، زيادة عن الشروط الاجتماعية المتمثلة في التأمين بحكم أن العمل غير الرسمي تغيب فيه التأمينات الاجتماعية، ونظيف أن العمل غير الرسمي؛ "هو سوق تتزايد فيه حركية العمل حيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني، ويحدد مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، فإذا كانت درجة الاستيعاب في السوق المنظمة قليلة فإنه من الضروري أن تكون درجة حركية السوق غير الرسمية كثيرة، وأن نمو العمل في القطاع غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصادية، فعندما تتجه الدورة الاقتصادية نحو الهبوط ينكمش أو يميل إلى التباطؤ عندما تبدأ الدورة في الصعود. كما أن العمل غير الرسمي يتميز بالافتقار إلى الحماية الاجتماعية نظرا للقيود القانونية المتحكم في نظام التأمينات اضافة إلى مرونة هذا السوق والولوج فيه بسهولة...وهو يتمحور في القطاع الفلاحي وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة غير الرسمية" (بن شهرة، 2008، ص.ص.201-203).

3. محاولة لتفسير إشكالية الدخل والحراك الاجتماعي؛ بين التفسير والفهم:

1.3. التفسير- نحو قراءة ماركسية:

بناء على المعطيات الميدانية، فأغلب المبحوثين تتجه وجهات نظرهم إلى أن الزيادة في الدخل تفضي إلى تعزيز المكانة الاجتماعية لفئة المعلمين مما يرسخ مسألة إحداث حراك اجتماعي صاعد. أما التأصيل السوسيولوجي لهذه المسألة فماركسيا بوصفه تنظيرا سوسيولوجيا يبحث في المسائل ذات المتغيرات المادية كمتغير الدخل مثلا في الدراسة الحالية، وعليه يتبنى الباحث المقولات الماركسية كخلفية سوسيولوجية لتفسير الظاهرة المدروسة. وفق التنظير الماركسي فإن الشق المادي في المجتمع يؤثر في باقي البنيات التي تتقاسم تشكيل المجتمع، نقصد السياسي، الثقافي، الديني، تأسيسا على هذا المنظور فإننا نتجه مباشرة صوب مقولة بارزة من المقولات التي صاغها كارل ماكس (K. marx) المتمثلة في مقولة البنية التحتية الفوقية، "ترى الماركسية أن أي مجتمع ينقسم إلى شقين الأول هو

الأساس أو البنية التحتية أو السلطة ثم الآخر وهو البنية الفوقية أو العلوية ... (صيام، 2009، ص.119).

فمتغير الدخل يشكل قاعدة التأثير نحو الفوق، البناء التحتي وهو بناء مادي، بينما تشكل باقي البناءات الأخرى من ثقافية، سياسية، قانونية البناء الفوقي، "... فقد أسى ماركس الطريقة التي يقوم بها المجتمع بتنظيم الإنتاج باسم قاعدة المجتمع أو البناء التحتي حيث يصبح النشاط الاقتصادي قاعدة كل شيء آخر في هذا المجتمع، أما بالنسبة لباقي التنظيم الاجتماعي أو النشاط غير الاقتصادي الموجود في المجتمع وأفكاره ومعتقداته ونظرياته المختلفة فقد أطلق عليها ماركس البناء الفوقي..." (جونز، 2010، ص.102). في حين إذا كان البناء التحتي هشاً سينتج بناءً فوقياً هو الآخر هش، وهو ما يظهر لدى عينة الدراسة، حيث أعرب أغلب المبحوثين عن وضعهم ومكانتهم الاجتماعية التي تغلب عليها المرونة، في هذا الصدد يقول أحد المبحوثين "مهنة التعليم لا تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي للمدرس وهذا ما نراه بصفة عامة، فرضاً لو أن أحد المدرسين تعرض أحد أفراد عائلته إلى مرض أو حالة أخرى لاستدان من زملائه فأجرته هزيلة وهزيلة جداً." (مقابلة رقم: 14) ويضيف آخر "الأجرة لا تلي كل الحاجيات خاصة وأني أسكن عن طريق الكراء..." (مقابلة رقم: 07) ويوضح هذا التصور مبحوث آخر بقوله "لا تضمن لي مهنة التعليم المستوى المعيشي المقبول" (مقابلة رقم: 15).

يضيف مبحوث آخر "في نظري مهنة التعليم لا تساهم بشكل أوفر وأوسع في تحسين الوضع الاجتماعي للمدرس وهذا نظراً لظروف المعيشة الغالية والوضع الاقتصادي للبلاد..." (مقابلة رقم: 04) وفي مقابلة أخرى "إنها ثابتة لأنه ما أضيف في المرتب قابلته زيادة في القدرة الشرائية مما جعلها ثابتة." (مقابلة رقم، 13) يثري هذا التصور مبحوث آخر بقوله "من منظوري الشخصي يمكنني القول أن مهنة التدريس لا تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي للمدرس بسبب غلاء المعيشة والراتب الشهري لا يكفي حاجيات المدرس." (مقابلة رقم: 12) اعتباراً للمعطيات الميدانية تظهر أهمية متغير الدخل في تأطير البناء الاجتماعي، مما يعزز الوضع الاجتماعي، لتتأكد أهمية البناء المادي- الاقتصادي في تأطير الواقع الاجتماعي والمساهمة في نسج تحولاته فضلاً عن إحداث حراك اجتماعي، "فقد حاول كارل ماركس أن يبرز أن الواقع الاجتماعي لا يبقى شيئاً جامداً، وأن الواقع الاجتماعي هو عملية الحيادة المادية للمجتمع، وهي عملية التأثير المتبادل بين الناس والطبيعة ... (صيام، 2009، ص.115)، ما يثبت مقولة أن الزيادة في الدخل تحيل إلى تحسين المكانة

الاجتماعية لفئة المعلمين وإحداث حراك اجتماعي يتمثل في مؤشرات الدراسة كالمستوى المعيشي، الأنشطة الإضافية، مهنة التعليم والوضع الاجتماعي، فئة المعلمين بين الثبات، التحرك والتدني. وردت هذه المؤشرات ضمن إجابات المبحوثين لتشكل تصورا مفاده أن الزيادة في الدخل من خلال ممارسة الأنشطة الإضافية تؤثر لتعزيز الوضع الاجتماعي لفئة المعلمين وإحداث حراك اجتماعي، من هذه الإجابات قول المبحوث "إن مارس المدرس نشاطا مهنيا آخر فهذا أكيد ينجر عنه تحقيق الحاجيات الضرورية." (مقابلة رقم: 09) وفي أخرى "ممارسة أنشطة مهنية في أوقات الفراغ ينجر عنها رفع المستوى المعيشي وتحقيق بعض الحاجيات الضرورية والكمالية." (مقابلة رقم: 12) وفي أخرى "يمكن تحقيق الحاجيات الضرورية والكمالية بزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة والمتطلبات اليومية بالأجر الإضافي." (مقابلة رقم: 16) يوضح مبحوث آخر الفكرة بقوله "في اعتقادي تلبي-الأنشطة الإضافية- الحاجيات الضرورية والكمالية." (مقابلة رقم: 04) وفي هذا السياق لا ينفي بعض المعلمين اعتمادهم على مصادر جانبية في توفير بعض الحاجيات كما سنوضح ذلك لاحقا.

لا يفوتنا انطلاقا من البنية المفاهيمية لمفهوم الدخل في الوهلة الأولى، وثانيا من طبيعة الاستطلاع الميداني للدراسة توضيح أن هذا الأخير إذا تعلق الأمر بفئة المعلمين لا يضم فحسب الأجر بل يعد توليفة من نشاطات مهنية ومصادر خلافية، مما يقود إلى بناء تصور معين مفاده أن كل تغير في البنية التحتية للمجتمع يتزامن بتغير على مستوى البناء الفوقي، فتراكم الدخل لدى فئة المعلمين يترافق بالضرورة مع تعزيز المكانة الاجتماعية، وعليه إذن "حدوث تغيرات في البناء التحتي لابد وأن تواكبه تغيرات في البناء الفوقي أيضا..." (صيام، 2009، ص.119). بناء على إجابات المبحوثين والمقولات الأساسية لـ كارل ماكس (K. marx) ومنها مقولة البنية التحتية والبنية الفوقية، نصل إلى الإجابة عن الفرضية العامة للدراسة، التي تكشف عن تناقضات معينة، تتمثل في كون أن البنية التحتية لدى عينة الدراسة رغم التغيرات التي مستها إلا أنها لم تصل تأثيراتها إلى البنية الفوقية. حيث تشير الأدبيات الماركسية أن الوقت الذي ينتج ضمنه العامل حاجياته المعيشية ينقسم إلى نوعين، الأول هو الضروري موجه لتوفير الحاجيات الضرورية، والثاني هو الوقت الإضافي موجه لتوفير الحاجيات الكمالية، موازاة مع ذلك تندرج البنيات المادية المستحدثة لدى عينة الدراسة ضمن الوقت الإضافي، أما الدخل وما يرتبط به من بنيات مادية فقد ساهم وفق تصورات المبحوثين في تحسين الوضع الاجتماعي.

2.3. الفهم - نحو قراءة بنيوية:

تتم القراءة البنيوية لمسألة الدخل في علاقته بالحراك الاجتماعي بحضور نسق من المقولات التي البنيوية لبير بورديو (P. bourdieu)، حيث تتضافر في نحت تصور بنيوي متكامل كالرساميل، الهابيتيس، التناظر، إعادة الإنتاج، العنف الرمزي... الخ، وعليه تطرح ضرورة التنويه أنه إذا كان أساس الحراك أو الانتقال من منظور الماركسية يرجع إلى رأس المال الاقتصادي، فإن في البنيوية التكوينية أساس التمايز هو رأس المال الثقافي أو الرمزي. بالنظر إلى وجود رأس المال الرمزي كأساس للتمايز الاجتماعي بالنسبة للبنيوية التكوينية فهذا لا ينفي أهمية الاقتصادي داخل البنيوية، وبالتالي نشير أن رأس المال الرمزي يعد محصلة للاقتصادي ورساميل أخرى. إن ما يثبت مقولة الحراك الاجتماعي أو الانتقال من وضع اجتماعي إلى آخر يتمثل في حجم رأس المال الرمزي الذي ينتجه الأفراد بناء على تضافر رساميل أخرى على شاكلة رأس المال الاقتصادي والاجتماعي، ومنه فإن تقاطع الرساميل السابقة يحيل إلى بناء رأس مال رمزي يفضي في إلى بناء تصور حول الوضع الاجتماعي للأفراد.

بما أن رأس المال الاقتصادي لعينة الدراسة يتميز بالهشاشة، فانه يعلن عن ميلاد القطيعة بينه وبين الرساميل الأخرى بوصفها إنتاجا له، وبالتالي لا يتطابق بالضرورة رأس المال الرمزي لعينة الدراسة مع الرساميل المنتجة له، ومن جهة أخرى مع التصورات التي تحملها عن ذاتها عينة الدراسة، إذن هذه الأخيرة تنهض على بنيات رمزية لا تعبر عن واقعها الاجتماعي. بالنظر إلى ما تقدمنا به يصبح العمل حتمية اجتماعية تفضي إلى انتقال الأفراد من وضع اجتماعي إلى آخر في ظل توفر شروط معينة تُرافق هذا الانتقال، أما العمل فيمكن تصنيفه إلى نوعين، المشروع منه وفيه الأساسي الذي يرتبط بالطبيعة، وفيه الثانوي وهو تابع في أصله للأول. أما الصنف الثاني العمل غير المشروع، وهو ما تخرج طرق تحصيله عن الطبيعي في كسب الأرزاق وما يصاحبه من قيم أخلاقية ترتبط بالكسب.

4.. مظاهر الحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين:

1.4.. المظهر الانعكاسي:

يرتبط الحراك الاجتماعي وفق القراءات السوسيولوجية المتاحة بمظاهر معينة توحى بكينونته، وهي في الغالب على صلة بأحوال المعيش، وفضلا عن ذلك فان الحراك الاجتماعي لا يعدو أن يكون مجرد انعكاس لمظهر اقتصادي بعينه، كما يعكس في الآن ذاته مظهرا ثقافيا محددًا، لنستحضر

مجددا فكرة كارل ماركس حول البناء التحتي المتمثل في الشق الاقتصادي ونظيره الفوقي المتجسد فيما يقع خارج دائرة الاقتصاد كالثقافة والتربية والدين... الخ، حيث يقع كانعكاس للأول، على هذا الأساس نرتب للبحث في المظهر الذي يخلفه الحراك الاجتماعي إذا تعلق الأمر بعينة الدراسة.

انطلاقا من ممارسات المعلمين داخل الحقل البحثي، وبعد المعاينة تبين حضور نسق من المظاهر الاجتماعية التي تؤثر لمكانة اجتماعية رفيعة، وعليه تمكن الإشارة أن الأجر منفردا يحيل إلى تلبية الحاجيات (الضرورية والكمالية)، وبالتالي نفترض أن: المظاهر الاجتماعية تعد مظهرا انعكاسيا للأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين، وبذلك يكون الأجر قد ساهم في إحداث حراك اجتماعي. للإجابة عن هذه الفرضية نتبنى الأسئلة التالية: من ضمن التجهيزات التالية ما هي التي تمتلكها: أدوات كهرومنزلية، حاسب آلي، تلفاز رفيع، مكيف هوائي، هاتف نقال متطور، سيارة مقبولة، منزل خاص... الخ؟ في نظرك هل ساهم أجرك من خلال التعليم في اقتناء التجهيزات المذكورة، أم عن طريق مصادر أخرى؟ كيف تقيم قدرتك الشرائية اعتبارا إلى الأجر الذي تلبيه لك مهنة التعليم؟ في اعتقادك هل تشهد فئة المعلمين بالنظر إلى الأجر الذي تتلقاه حاليا وضع اجتماعيا مريحا مقارنة بالسنوات الماضية؟ يعد الحديث عن الحراك الاجتماعي على صلة بالتساؤلات التالية: أي مظهر انعكاسي لأي حراك اجتماعي؟ يدعو التساؤل السابق إلى اعتبار كل مظهر انعكاسي ناتج عن الحراك الاجتماعي فهو مندرج في سياق بنيات ثقافية مستحدثة، وعليه ضمن هذا المبحث نحاول إثراء مسألة البنيات الثقافية الجديدة الناتجة عن الحراك الاجتماعي بوصفها تعبيراً رمزياً عن مظاهر اجتماعية ترتبط بفئة المعلمين.

2.4. المظاهر الرمزية:

إن الحراك الاجتماعي على صلة بمظهرين، الأول هو البناء المادي المتشكل وفق طبيعة أسلوب الإنتاج السائد، بينما تجسد الثقافة بكل تجلياتها المظهر الثاني، لذلك فإن المظاهر الرمزية للحراك الاجتماعي يمكن النظر إليها من منطلق بناء مادي معين ينعكس في مظاهر ثقافية متباينة، يشير بيير بورديو إلى أن "المجموعات البشرية في المجتمع، والطبقات الاجتماعية على الخصوص، توجد بشكل من الأشكال مرتين... فهي توجد في موضوعية المستوى الأول، تلك الموضوعية التي ترسمها تقسيمات الملكيات المادية، ثم إنها توجد في موضوعية المستوى الثاني، أي

موضوعية التصنيف والتمثيلات المتناقضة كما تتولد عن الأعضاء الفاعلين بناء على معرفة عملية بالتقسيمات كما تتجلى في أساليب العيش." (بورديو، 2007، ص.ص.68-69)

يُبرز المكون الثقافي المظاهر الرمزية للحراك الاجتماعي، حيث يتعدى كونه نسقا من التمثيلات التي يُعبر بها الأفراد عن وضعهم في الفضاء الاجتماعي، لتتحدد بذلك مكانتهم الاجتماعية، "إن التمثل الذي يكون لدى الأفراد عن وضعهم في الفضاء الاجتماعي يتولد عن منظومة من رسوم الإدراك والتقدير (الهابيتوس) التي تتولد بدورها عن وضعية معينة تحدها المكانة في توزيع الخيرات المادية والرأسمال الرمزي والتي تدخل في اعتبارها التمثيلات التي تكون لدى الآخرين عن هذه الوضعية والتي يحدد تجمعها الرأسمال الرمزي (الذي يسمى عادة امتيازاً وسيادة...الخ) وكذا التوزيع والمكانة التي وجدت تعبيرها في أسلوب العيش." (بورديو، 2007، ص.69)

من البناء المادي الذي يظهر منه الحراك الاجتماعي كتعبير عن ميلاد بنايات مادية مستحدثة، وصولاً إلى البناء الثقافي المتشعب الذي لا يعكس فحسب طبيعة البناء المادي كما يعكس الطبيعة الداخلية للفاعلين فيه، في سياق هذه العلاقة يتم إنتاج بنايات ثقافية يمكن تسميتها بالمظاهر الرمزية للحراك الاجتماعي المتجسدة في أسلوب العيش كطريقة اللباس، أذواق الطعام، التفرغ في السكن...الخ، على أن يتم الاعتراف بها كمظاهر وأشكال رمزية قابلة للتداول والممارسة؛ "لا وجود للرأسمال الرمزي، مع ما يخوله من فائدة لا وجود له إلا في العلاقة بين ملكيات متميزة ومميزة مثل الجسد واللغة والملبس والتأنيث، وبين أفراد وجماعات تتوفر على رسوم إدراك وتقدير تمكنها من الاعتراف بتلك الملكيات والتعرف عليها، أي من جعلها أساليب معبرة، وأشكال محولة من الأوضاع داخل علاقات القوة. ليست هناك ممارسة ولا ملكية تحدد أسلوباً للحياة لا تتخذ قيمة مميزة بدلالة مبدأ محدد اجتماعياً ولا تعبر تبعاً لذلك عن وضعية اجتماعية..." (بورديو، 2007، ص.69) بناء على ذلك يصبح الثقافي تمثلاً صريحاً متداولاً لدى الفاعلين الاجتماعيين، ينهض على شكل ومضات رمزية معبرة عن وضع اجتماعي معين انطلاقاً من انطلاقة من معطيات اقتصادية يفرزها الواقع المعيش.

3.4. المظاهر الوهمية:

إثر تحليل المعطيات الميدانية تبين أن المظاهر الاجتماعية لفئة المعلمين ليست نتاجاً للأجر، لذلك فإن فئة المعلمين في غياب الدخل الإضافي تشهد بناءً تحتها قاصراً على تلبية الحاجيات

الضرورة أو الكمالية، مما يؤثت إلى إنتاج بناء فوق مشوه، من ضمن المشاهدات التي أفاد بها الحقل البحثي اعتماد بعض المعلمين على مصادر رزق إضافية إلى جانب الأجر، مما يشير أن الأجر منفردا يقود إلى احتمال بقاء المكانة الاجتماعية للمعلمين على حالها، لذلك نفترض أنه: إذا كانت مصادر الدخل الإضافي تفضي إلى تحسين المكانة الاجتماعية لدى فئة المعلمين فإن هذا يعد حراكا اجتماعيا وهيميا.

4.4. قراءة ماركسية:

تأسيسا على المعطيات الميدانية نكتشف تناقضا معيننا داخل أسلوب الإنتاج لعينة الدراسة، يظهر مع عدم التوافق بين الأجر كمكون بنيوي من مكونات قوى الإنتاج، وفئة المعلمين كقوة إنتاجية، وفحوى هذا التناقض تتمثل في كون أن الأجر قاصر عن تلبية حاجيات فئة المعلمين، مما يطرح مسألة البحث عن بديل مادي للأجر بوصفه أداة لتحصيل الرزق، وعليه يطرأ تغير على أسلوب الإنتاج بشكل آلي، لتلجأ فئة المعلمين إلى المصادر الإضافية على اختلافها لتوفير حاجياتها وتحسين مكانتها.

نستشهد في هذا الإطار بعينة من أقوال المبحوثين التي تثبت قصور الأجر الذي تتلقاه في توفير حاجياتها، حيث بإمكاننا الحديث عن هذه المسألة في صورة مؤشر القدرة الشرائية، فقد ورد في المقابلة التالية قول المبحوث "الأجرة التي أتقاضاها تلي لي مصاريف أيام قليلة فقط وهذا نظرا لغلاء المعيشة." (مقابلة رقم: 15) يضيف مبحوث "للمعلم دخل محدود وقد زادت القدرة الشرائية ولكن الأجر بقي على حاله لذلك يحاول المدرس أن يعيش مع الوضع وذلك بتوفير الضروريات من متطلبات الحياة." (مقابلة رقم: 09) وفي أخرى "قدرتي الشرائية بالنظر إلى الأجر الذي تلبيه مهنة التدريس غير كافية وهذا نظرا للارتفاع المستمر للأثمان وأسعار المنتوجات في الأسواق." (مقابلة رقم: 04).

وفق المعطيات الميدانية فإن مفردات العينة تكتسب الكماليات عن طريق مصادر خارج الأجر، ومنها قول المبحوث التالي "من ضمن التجهيزات التي أمتلكها: تلفاز رفيع، مكيف هوائي، هاتف نقال متطور، حاسب آلي." (مقابلة رقم: 12) ويضيف آخر "حاسب آلي، تلفاز رفيع، مكيف هوائي، هاتف نقال، منزل خاص." (مقابلة رقم: 01) وفي مقابلة أخرى "تلفاز رفيع، سيارة مقبولة، منزل خاص." (مقابلة رقم: 11) أما هذه التجهيزات وفق المعطيات المتحصل عليها فإنها من صنيع مصادر خلافية غير الأجر، وفق ما يدلي به المبحوثون، ولإثراء هذه الفكرة يضيف مبحوث آخر "عن طريق الدفع بالتقسيط والسلف." (مقابلة رقم: 02) وفي أخرى "عن طريق مصادر أخرى." (مقابلة رقم: 02)

رقم: 01) كما يستطرد مبحوث آخر في هذا السياق دائما "البعض من هذه التجهيزات عن طريق التبسيط والبعض الآخر من الأجر." (مقابلة رقم: 11) ويضيف مبحوث "لم يساهم الأجر في اقتناء التجهيزات المذكورة." (مقابلة رقم: 06) من خلال ما سبق فالأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين لا يلبي حاجياتها، وبالتالي فالمظاهر الاجتماعية لدى فئة المعلمين ليست نتاجا للأجر ولا انعكاسا له، وعليه لا يساهم الأجر في تحسين الوضع الاجتماعي لهذه الفئة كما تبين ذلك أقوال المبحوثين التالية "إذا كان الوقت الحالي يشهد وضعاً اجتماعياً مريحاً فأنا لم أحس بهذا الطعم بعد..." (مقابلة رقم: 07) وفي أخرى "مقارنة بالسنوات الماضية كان الأجر قليل لكن الوضع الاجتماعي كان حسناً وكافياً بينما حالياً الأجر كبير لكن لا يكفي متطلبات الحياة والأسباب كثيرة." (مقابلة رقم: 15) ويثري هذه الفكرة مبحوث آخر بقوله "نوعاً ما لكن هذا يعود لحسن التصرف ويبقى محدوداً..." (مقابلة رقم: 14) بعد تحليل المعطيات الميدانية ومناقشة نتائجها والاستشهاد بأقوال المبحوثين نشير أن الأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين لا ينتج أية مظاهر أو دلالات رمزية مما يدفع نحو اعتبار المظاهر الاجتماعية لدى فئة المعلمين ليست مظهراً انعكاسياً للأجر الذي تتلقاه.

5.4. قراءة بنيوية:

بالرجوع إلى المقولات الأساسية للبنوية التكوينية فإن المظاهر الاجتماعية لدى عينة الدراسة تماثل البنيات الرمزية أو رأس المال الرمزي الذي يجسد البعد الثقافي، أما مؤشر الأجر فيقابله رأس المال الاقتصادي، بناء على المعطيات التي يوفرها الحقل الميداني للدراسة من خلال إجابات المبحوثين، فإن الأجر لا يخلف أية مظاهر اجتماعية، وبالتالي بالإمكان الحديث عن رأس مال اقتصادي قاصر. وفق المقولات الأساسية لبنوية (P. bourdieu) فإن رأس المال الرمزي الذي يمثل لدى عينة الدراسة المظاهر الاجتماعية يعد محصلة لتراكم رساميل أخرى على شاكلة رأس المال الاقتصادي والاجتماعي.

إن عدم تراكم الرساميل ينسحب تأثيره على رأس المال الرمزي، لذلك فحجم هذا الأخير لا يمكنه تمثيل تصورات عينة الدراسة حول المكانة التي تحاول تشكيلها، وعليه لا يحصل الاعتراف داخل الحقل الاجتماعي للعينة برأس مالها الرمزي في سياق التمثيلات التي يشكلها الآخر، ومنه فإن بنية التمايز الاجتماعي لا تشتغل، مما يعزز فكرة ثبات البنيات الاجتماعية لدى العينة، بهذه الكيفية نتحدث عن القطيعة بين نسق الرساميل "الاقتصادي، الاجتماعي..." ورأس المال الرمزي، لذلك فإن عينة الدراسة لا تنتج مادياً ما يخول لها تشكيل رأس مال رمزي يفضي إلى التأييد لبنية التفاضل

والتمييز الاجتماعي. "الطبقة المسيطرة تشمل الأساتذة والكوادر الإدارية العليا المزودة برأسمال ثقافي وليس برأسمال اقتصادي، مكونة الطبقة المسيطرة الثقافية، وبالحررة الصناعية التي يمكن تسميتها الطبقة المسيطرة الاقتصادية، إن الطبقة المسيطرة الثقافية تتجه بصورة منتظمة نحو أنواع اللهب الأقل كلفة والأكثر بساطة، والطبقة المسيطرة الاقتصادية، تتجه نحو استهلاك أكثر كلفة، يتحدث بورديو عن ارستقراطية تقشفية في الحالة الأولى وعن الميل إلى البذخ في الحالة الثانية" (لوميل، 2008، ص 38) في سياق التحليل الذي صاغه بورديو تتموضع عينة الدراسة ضمن ما يصطلح عليه بالارستقراطية التقشفية، بوصفها فئة مهنية تتميز بالاستهلاك العقلاني لأغلب متطلبات المعيش بما فيها الترف والبذخ.

5. المظهر الوهمي للحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين:

وفق التصورات الماركسية، ينتج البناء التحتي ما يتوافق معه في شقه الذي يجسده البناء الفوقي، لذلك نحاول النظر في نقيض هذه القضية، وعليه نستحضر فكرة البناء الفوقي الوهمي كإسقاط على مسألة الحراك الاجتماعي لفئة المعلمين، من ضمن المشاهدات التي أفاد بها الحقل البحثي اعتماد بعض المعلمين على مصادر رزق إضافية إلى جانب الأجر، مما يثير الانتباه أن الأجر منفردا وفق فئة المعلمين يقود إلى احتمال بقاء المكانة الاجتماعية على حالها، وبناءً على ذلك نفترض: أنه إذا كانت مصادر الدخل الإضافي تفضي إلى تحسين المكانة الاجتماعية لدى فئة المعلمين فإن هذا يعد حراكا اجتماعيا وهميا.

1.5. صور الحراك الاجتماعي الوهمي لدى فئة المعلمين:

يشمل الحراك الاجتماعي الوهمي المظاهر الاجتماعية من تعبيرات ودلالات رمزية ساهمت في إنتاجها البنيات المادية، حيث تهض تلك المظاهر الاجتماعية على اعتراف وتأييد الذات الفاعلة أو المنتجة لها، بينما لا تملك أي اعتراف أو تأييد لدى الآخر المجتمعي، وبالتالي فإنها تأخذ شكل الصور والدلالات الوهمية للحراك الاجتماعي، "علينا أن نرفض القول بأن الاختلافات والفروق لا توجد إلا لكون الأعضاء يعتقدون أو يوهمون بأنها توجد، ولكن علينا أن نقبل في ذات الوقت أن الفروق الموضوعية التي توجد في الثروات المادية وما تدره من فوائد تتحول إلى امتيازات معترف بها في التمثيلات التي تكون لدى الأعضاء كل اختلاف وفرق معترف به، مقبول كفرق مشروع، يعمل بفعل ذلك كرأسمال رمزي يخول فضل الامتياز." (بورديو، 2007، ص 69)، بالتالي

نصل إلى القول أن كل صور وهمية للحراك الاجتماعي هي بالضرورة غير معترف بها لدى الآخر، تلك المسألة يطلق عليها كارل ماكس تسمية الوعي الزائف. حري بنا قبل الحديث عن تسمية الوعي الزائف أن نتجاوزه بالحديث عن الوعي في حد ذاته كمفهوم تداولته العديد من الاتجاهات السوسيولوجية وذلك بطرح نماذج معينة

كمحاولة لبناء نسق تفكيكي نقرب بناء عليه من الهوية المفاهيمية لمصطلح الوعي.

على سبيل الذكر يظهر ضمن البنائية الوظيفية مفهوم الوعي الجمعي الذي يحمل معنى الضمير الجمعي كما صاغه دوركايم "كنتاج للقيم الأخلاقية والفكرية التي يشترك فيها غالبية أفراد المجتمع" (حفظي، 1989، ص.256) بينما يتحدد مفهوم الوعي في التفاعلية الرمزية بكونه "يتميز بقدرته على تشكيل الواقع، فهو يشتمل على موضوعات وأحداث لها أشكال محددة، ومن هنا ينظر إلى الوعي على أنه عملية لتشكيل الواقع، كما أن الكيفية التي ندرك بها الواقع هي نتاج للوعي، معنى هذا أن الواقع قد يتشكل طبقاً لافتراضات الشخص واستعداداته." (عصام توفيق، 2005، ص.26).

إن الوعي في الفكر الظاهراتي يأخذ منحى آخر، حيث "تسعى الظاهراتية لاكتشاف منطق الظواهر الذاتية، ويعتبر وعي الفاعلين الاجتماعيين المتسم بالقصد والتوجيه نحو مضمون معين هو المكون للواقع الاجتماعي" (هرمان، 2010، ص.69)، لتتجدد إمكانية تشكيل الواقع بناء على فكرة الوعي، بصورة خلافية ضمن الظاهراتية يكون الوعي المقصود هو الوعي المعنى بالقصد والتوجيه، غير عشوائي، ليس هذا فحسب وإنما؛ "حتى يبلغ الباحث الجوهر النهائي للاجتماعي فان عليه القيام بعملية اختزال ظاهراتي، تتعلق العملية الأولى بأن يضع بين قوسين واقع العالم المحسوس الذي يعيشه في كل الأيام، وأن يشكك بانتظام في البديهيات الساذجة للحس المشترك، فالواقع الاجتماعي يتشكل بحسب طريقة إدراكنا وتحديدنا له، ... أما العملية المنهجية الثانية فتتمثل في اختزال الفكرة أو الصورة التي تهدف إلى بلوغ الجوهر المنطقي للظواهر الاجتماعية، أي مجموع الشروط القصدية لإمكانية وقوع الظواهر." (هرمان، 2010، ص.69) بعد تقصي مفهوم الوعي في النماذج النظرية السابقة، ننقب عنه داخل التراث الماركسي، فهو وفق كارل ماكس مظهر انعكاسي للوجود الاجتماعي (الطبيعة-المادة) ونتاجاً له بصفته من مفاهيم الفكر الماركسي، "أما بخصوص الوعي الاجتماعي فهو يعد أحد الجوانب الهامة من جوانب الحياة الاجتماعية الذي إن انعدم وجوده لا يمكن لأي مجتمع أن تقوم له قائمة، ويظهر الوعي بصورة دائمة نتيجة لنشاط الناس المادي

العملي، لأنه بدون هذا النشاط لا يمكن أن يكون له تأثير مباشر وواع على الطبيعة." (صيام، 2009، ص.112).

بالنظر إلى ما سبق نستحضر مفهومين محوريين لدى كارل ماكس، الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي وما يتخللهما من علاقات التأثير والتأثر، ومن تناقضات تتمظهر في صور لا تعدو أن تكون محض ظواهر في الاجتماع والاقتصاد، أو في السياسة والثقافة... الخ؛ "تقوم العلاقة بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي على القواعد الديالكتية نفسها، فالوجود الاجتماعي يحدد الوعي المجتمعي ويشترط مستوى تطوره، لكن من دون أن يلغي استقلاله النسبي، وفي المقابل يملك الوعي المجتمعي من خلال درجة استقلاله النسبي أن يتحكم بالوجود المجتمعي وأن يؤثر في عناصره التكوينية بأشكال ومظاهر مختلفة" (خليل، 2010، ص.5).

يعد الوعي الزائف أو الايديولوجيا تعبير وهمي عن وضع اجتماعي ومكانة مزيفة تعكس حالة الاغتراب والاستلاب التي تعيشها فئة المعلمين، نستحضر بذلك مفهوم الاستلاب، بوصفه ينهض على شكلين، الأول مثالي نظري ومجرد كالاستلاب الديني، الأخلاقي... الخ، والثاني استلاب عملي مادي، "استلاب الإنسان ليس نظرياً ومثالياً، أي على مستوى الأفكار والمشاعر وحده، إنه أيضاً عملي بشكل خاص وينكشف في كل مجالات الحياة العملية..." (لوفيفر، 2012، ص.47) وفق إجابات الباحثين المتعلقة بالمؤشرات المرتبطة بالفرضية الفرعية الثانية وفحواها أنه إذا كانت مصادر الرزق الإضافي تفضي إلى تحسين المكانة الاجتماعية لدى فئة المعلمين فإن هذا يعد حراكاً اجتماعياً وهمياً، إذن فكل إجابات شركاء العملية البحثية تثبت مضمون هذه الفرضية، وبالتالي فهي محققة.

2.5. قراءة ماركسية:

يشكل الأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين البناء الاقتصادي الطبيعي، وفق المقولات الماركسية يشكل البناء التحي، لكن بالنظر إلى التصورات التي تحملها عينة الدراسة فإن الأجر كبناء تحي قاصر من حيث كونه لا ينتج ما يكفي من حاجيات تتعلق بالفئة المذكورة، مما يطرح مسألة البدائل الإنتاجية، الأمر الذي نلتمسه في صورة العمل الإضافي الموازي. لكن بناء على ما سبق فمسألة البدائل الإنتاجية هي بمثابة المؤذن بدخول فئة المعلمين حالة الاستلاب. لصياغة إطار تفسيري نثري انطلاقاً منه مسألة الاستلاب لدى فئة المعلمين نستحضر مؤشرات منها أن أغلب مفردات العينة تعتمد في توفير حاجياتها على مصادر دخل إضافية على اختلاف أشكالها، على سبيل المثال الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، اقتناء بعض المستلزمات بالتقسيط والاستفادة من خدمات القروض

البنكية، مثلما توضح ذلك أقوال المبحوثين التالية، "أهم هذه الحاجيات سلفة البناء." (مقابلة رقم: 10) وفي مقابلة أخرى "مشاء الله مساعدات في المستوى بعدما أتحصل على سكن LPA سأستفيد من سلفة 50 مليون" (مقابلة رقم: 07). يضيف مبحوث آخر "تقييم رائع لقد استفدت من سلفة 15 مليون" (مقابلة رقم: 11). يشير مبحوث آخر "مكيف هوائي-تلفاز-أجهزة كهربائية-سيارة" (مقابلة رقم: 08). وفي أخرى "مساعدات هامة نوعا ما، وأهم المساعدات التي أطمح في الاستفادة منها هي التي تخص الحج أو العمرة." (مقابلة رقم: 13) فضلا على ذلك فئة المعلمين رغم الزيادة في الأسعار فإن مكانتها الاجتماعية تحسنت، وذلك وفق إجابات المبحوثين، ومنها ما يظهر في المقابلات التالية "تحسن قليلا على العموم الزيادة أخذتها زيادة الأسعار والسلفة الماضية للمدرس إذا استلف" (مقابلة رقم: 16). وفي أخرى "تحسن نوما ما." (مقابلة رقم: 11) نظيف إلى هذا ما تجتمع حوله تصورات المبحوثين وتحديدًا مسألة تحسن الوضع الاجتماعي لفئة المعلمين بالرغم من الزيادة في أسعار الحاجيات، ومنها ما يظهر في المقابلات التالية "تحسن قليلا على العموم الزيادة أخذتها زيادة الأسعار والسلفة الماضية للمدرس إذا استلف" (مقابلة رقم: 16). وفي أخرى "تحسن نوما ما" (مقابلة رقم: 11). وقول المبحوث "الوضع الاجتماعي للمعلم تحسن بنسبة قليلة" (مقابلة رقم: 03). وفي أخرى "الوضع الاجتماعي لمدرسي الطور الابتدائي قد تحسن" (مقابلة رقم: 06).

وفق أقوال المبحوثين نثري فكرة أن عينة الدراسة لا تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي، ومنها المقابلات التالية "لأن الأجر الذي يتقاضاه العامل أو الأجير قد يلبي فقط الحاجيات الأساسية كالماء والكهرباء والغاز... الخ" (مقابلة رقم: 06). وفي أخرى "هذا قول صحيح" (مقابلة رقم: 01). يضيف مبحوث آخر "طبعًا فئة مدرسي الطور الابتدائي لا تستطيع توفير حاجياتها في غياب الدخل الإضافي." (مقابلة رقم: 09). تأسيسًا على التصورات الماركسية فالعمل لا ينتج حرية الإنسان، بقدر ما ينتج الإنسان قيمة من العمل فإنها تكون مرفوقة بنوع من الإقصاء والتهميش، بمعنى آخر العمل ينتج الاغتراب والاستلاب، "يحلل ماركس طبيعة عمل العمال، ينتج العمال ثروة الرأسماليين وبؤسهم هم، لأن عملهم مغترب، هكذا يصل إلى فهم الطابع المزدوج للعمل، العمل باعتباره الوسيلة التي يخلق بها الناس حاجياتهم وعالمهم، والعمل المغترب باعتباره الوسيلة التي يفسدون بها حياتهم ويخلقون بها عالمًا يقف فوقهم وضدهم." (مولينو، 1995، ص. 44) تشير المؤشرات السابقة أن عينة الدراسة تشهد تحسنا في المكانة الاجتماعية بتأثير مصادر دخل إضافية، إلا أن هذه المسألة

بمثابة وهم وتصورات زائفة مما عجل في طرح مسألة الاستلاب والاعتراب، المترافقان بالانتقال الوهمي من وضع اجتماعي نحو آخر.

3.5. محاولة في الفهم والتأويل:

تحيل البنيوية التكوينية لدى (P. bourdieu) إلى استحضار نسق من المقولات الأساسية على شاكلة الرساميل، إعادة الإنتاج، الهابتوس... الخ، ليتم وفق ذلك البحث في التشكُّل البنيوي لعناصر الظاهرة المدروسة وفهم العلاقة بينها، وفي الأخير اكتشاف البنيات الخفية التي توجه بعض أجزاء الظاهرة المدروسة. يُنظر الدخل لدى عينة الدراسة رأس المال الاقتصادي في بنيوية (P. bourdieu)، لكن قبل النظر لمكانة هذا المفهوم حري بنا البحث في طبيعة تشكله بالنسبة لعينة الدراسة لنتمكن من إيجاد فهم علمي لما نحاول الوصول إليه. يتشكل الدخل لدى عينة الدراسة من تضافر نسق من البنيات المادية، منها ما هو رسمي تُوِّطره مراسيم تنظيمية على شاكلة قوانين العمل، ومنه ما هو غير رسمي مثل العمل التجاري الحر... الخ، ومنه يمكن الحديث عن مظهرين يحملهما رأس المال الاقتصادي لدى عينة الدراسة أما الأول فهو طبيعي يتمثل في الأجر وما يرافقه من منح وعلاوات وترقيات.

في حين المظهر الثاني غير طبيعي، يتمثل في الأنشطة الإضافية الموازية، فبتضافر المظهرين السابقين نصِّف رأس المال الاقتصادي للعينة أنه تضافري مصطنع. وفق تصورات (P. bourdieu) تأثير كل رأس مال مرهون بحجمه، كما أن رأس المال الرمزي نتاج لتضافر رساميل أخرى، إذا كان رأس المال الاقتصادي لعينة الدراسة غير طبيعي فهذا يحيل إلى إحداث قطيعة بين أغلب الرساميل، ومنه نتحدث عن القطيعة في تراكم الرساميل، لنصل إلى النشوء القسري لرأس المال الاقتصادي، إذا كان هذا الأخير غير طبيعي فإنه يقود إلى تكريس مسألة الحراك الاجتماعي الوهمي لدى العينة. من المادي مروراً بالثقافي يمكن فهم المظاهر الرمزية لعينة الدراسة وتعرية العلاقة بينها والحراك الاجتماعي. إن نشوء بنيات مادية يحيل إلى بروز بنيات ثقافية، بهذه الكيفية يمكن فهم الصيغة التي تنشأ بها المظاهر الرمزية لعينة الدراسة على أن تتجسد المظاهر المذكورة في أشكال متباينة كالمعيش بكل تمظهراته تصل إلى مستوى التداول داخل السياق الاجتماعي تزامناً مع حصولها على الاعتراف الاجتماعي. ما يمكن استخلاصه في هذا السياق أن حجم المظاهر الرمزية يتوافق آلياً مع حجم رأس المال الاقتصادي.

خاتمة:

وفق الدراسة الراهنة فإن أنموذج الدخل في علاقته بالحراك الإجتماعي لدى فئة المعلمين، يقتضي الحديث عن فئة المعلمين ومصادر دخلها، حيث تتراوح من رسمية كالمنح والعلاوات والترقيات، وغير رسمية أي الموازي من العمل غير الخاضع لتأطير المؤسسات النظامية، كالتجارة الموازية والفلاحة... الخ، أما أحوال الاجتماع البشري فمرهونة بطبيعة الدخل وحجمه، فكل تغير يصيب الدخل تظهر ملامح تأثيره على البنية الاجتماعية للأفراد، وعليه فالبنية التحتية توجه ما يقع ضمن البنية الفوقية من اجتماع أو سياسة أو دين... الخ، وعلى إثر ذلك فإن البنات المادية المضافة إلى الأجر الذي تتلقاه عينة الدراسة تشكل دخلا تضافريا ساهم وفق تصورات المبحوثين في تحسين الوضع الاجتماعي.

لكن ما يمكن أن نصل إليه من خلال القراءة التفكيكية/التقاطعية للمقابلات يتمثل في أن دخل عينة الدراسة تحسن لكن وضعها الاجتماعي بقي ثابتا. وبالتالي فإن الفرضية الأولى التي مفادها أن فئة المعلمين نظرا للزيادة في قيمة دخلها تشهد تحسنا في مكانتها الاجتماعية وبالنهاية إحداث حراك اجتماعي صاعد غير محققة. فضلا عن مسألة المظاهر الاجتماعية لدى فئة المعلمين وعلاقتها بالأجر، حيث بناء على ما تقدمنا به من تحليل للمعطيات الميدانية ومناقشة نتائجها والاستشهاد بأقوال المبحوثين نصل إلى أن الأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين لا ينتج أية مظاهر أو دلالات رمزية، مما يحيل إلى اعتبار الفرضية الفرعية الأولى التي مضمونها أن المظاهر الاجتماعية لدى فئة المعلمين تعد مظهرا انعكاسيا للأجر الذي تتلقاه فئة المعلمين غير محققة، انتهاء بفكرة أن الحراك الاجتماعي لدى فئة المعلمين لا يعدو أن يكون مجرد حراك وهمي لكونه نتاجا لمصادر الرزق الإضافي وليس للأجر الذي تتقاضاه الفئة المذكورة. حيث تؤثت المؤشرات السابقة إلى لفكرة تتمثل في كون عينة الدراسة تشهد تحسنا في المكانة الاجتماعية بتأثير مصادر الدخل الإضافي، إلا أن هذه المسألة هي بمثابة وهم وتصورات زائفة الأمر الذي عجل في طرح مسألة الاستلاب والاغتراب المترافقان بالانتقال الوهمي من وضع اجتماعي إلى آخر. وبحسب هذا التصور فإن الفرضية الفرعية الثانية التي مضمونها؛ إذا كانت مصادر الرزق الإضافي تفضي إلى تحسين المكانة الاجتماعية لدى فئة المعلمين فإن هذا يعد حراكا اجتماعيا وهميا هي فرضية محققة، من جملة التوصيات التي يوصي بها الباحث، تحيين أجر المعلمين، وذلك بإضافة عدد من المنح الإضافية، مع تعديلات على الأجر الرسمي للمعلم، تخول له إضفاء نوع من التوازن بين متطلبات الحياة ودخله الفردي، وتمكنه من ممارسة

وظائفه التعليمية والتربوية في ظروف مريحة، تمنعه من التفكير في ممارسة أنشطة إضافية التي من شأنها التأثير على المردود الوظيفي للمعلم.

قائمة المصادر والمراجع:

1. عياد، أحمد، (2006)، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. سعيد فرح، محمد، (1987)، ما علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية.
3. نزيه، حماد، (2008)، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، الدار الشامية، بيروت.
4. محمد السومري، ضياء، (د ت)، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. خضير، إدريس، (2003)، التفكير الاجتماعي الخلدوني وأثره في علم الاجتماع الحديث، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر.
6. شمس الدين، عبد الأمجد، (1984)، الفكر التربوي عند ابن خلدون وابن الأزرق، دار اقرأ، بيروت.
7. بن شهرة، مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
8. 8-شحاتة، صيام، (2009)، النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحدائة، مصر العربية للنشر، القاهرة.
9. جونز، فليب، (2010)، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
10. بورديو، بيير، الرمز والسلطة، (2007)، ترجمة عبد السلام بن عبد العالي، ط 03، دار توبقال للنشر، المغرب.
11. عثمان، إبراهيم عيسى، (2008)، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
12. يانيك، لوميل، (2008)، الطبقات الاجتماعية، ترجمة جورجيت الحداد، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
13. حفطى، إحسان، (1989)، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، مصر.
14. عصام، توفيق قمر، (2005)، الأنشطة المدرسية والوعي البيئي، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة.
15. هرمان، جاك، (2010)، خطابات علم الاجتماع في النظرية الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
16. فؤاد، خليل، (2010)، الماركسية في البحث النقدي، الراهنية، التاريخ، النسق، دار الفراحي، بيروت.
17. لوفيفر، هنري، (2012)، الماركسية، ترجمة حبيب نصر الله نصر الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
18. مولينو، جون، (1995)، ما هو التراث الماركسي الحقيقي، ترجمة وحدة الترجمة. (مركز الدراسات الاشتراكية للنشر، لبنان).